المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
6.989	7.646	5.766

الدينار الكويتي	1 KD
3.239	2.608
3.023	

«التجارة»: خطة من 4 محاور لتنظيم الأسعار

مراقبة التخفيضات الوهمية والغش التجاري والارتفاعات المصطنعة و«ما بعد البيع»

جراح الناصر

وضعت وزارة التجارة والصناعة خطة من أربعة محاور للرقابة التجارية على الأسعار وحماية المستهلك ترتكز على مراقبة الإعلانات الوهمية أو التخفيضات والعروض، كذلك الغش التجاري ومكافحته، ومراقبة الأسعار والتلاعب فيها والارتفاعات المصطنعة، إضافة الى خدمة ما بعد البيع.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الجريدة»، أن تلك الخطة الموضوعة سيلتزم بها المفتشون عن طريق تكثيف الجولات التفتيشية أو من خلال البلاغات الخاصة للمستهلكين أو الشكاوى، بالتزامن مع القرار الصادر أخيراً بتحديث الأسعار، مشيرة إلى أنها في الوقت ذاته تدرس استقبال تقديم البلاغ من المستهلك المتضرر دون الحاجة للحضور الشخصي.

وبينت المصادر أن «التجارة» ستبحث كيفية محاربة عمليات النصب في المواقع المقلّدة للوزارة والخاصة بشكاوى المستهلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لاسيما أن عمليات احتيال تتم عبر تقليد مواقع التجارة الإلكترونية، مما يشكل خطراً على المستهلك، وستتم زيادة التوعية بضرورة الانتباه منها.

وذكرت أن «التجارة» تعمل على تفعيل رصد الأسعار في الأسواق كافة بالتزامن مع إصدارها قراراً ألزم من خلاله الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية تزويد وزارة التجارة بأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية شهرياً، لعمل مقارنة بين الأسعار دورياً، بالتالي وقف عملية زيادة أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بشكل كامل.

وقالت المصادر، إن الكويت من أكثر الأسواق مراقبة وتحكماً لأسعار المنتجات، كما أنها تراقب كل الأسواق في البلاد، إذ لم تتم أية زيادة غير متوقعة في السنوات الخمس الأخيرة دون الرجوع إلى وزارة التجارة واتحاد الجمعيات التعاونية.

وأضافت المصادر أنه من هذا المنطلق تسعى «التجارة» لأن تكون لديها قاعدة بيانات حديثة عبر آلية تزويد الأسعار تمكنها من معرفة مؤشرات السوق، وحتى يسهل عليها مراجعة الأسعار في المواسم المختلفة المقبلة وبعد التدقيق عليها.

وأفادت بأنه سيتم تفعيل القرار عن طريق تخصيص «إيميلات» تستقبل من خلالها الأسعار لرصدها وتتم مراجعتها ومطابقتها بالواقع بعد الانتهاء من التدقيق عليها.

من جانب آخر، قامت وزارة التجارة والصناعة أمس، بتحرير ثمانية محاضر ضبط لعدد من المحال في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لقيامها بعرض وبيع سلع «ملابس وأحذية» تحمل علامات مقلدة لعلامات تجارية عالمية.

وتم ضبط المخالفات خلال جولة فريق طوارئ الرقابة التجارية وجار استكمال الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

هيئة الاستثمار تغير ممثليها في مجلس إدارة «ضمان»

العنزي والرفاعي والأنصاري أعضاء جدد

عيسى عبدالسلام

كشفت مصادر مطلعة، أن الهيئة العامة للاستثمار قامت بتغيير ممثليها في مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي.

وقالت المصادر، لـ«الجريدة»، إنه تم اختيار د. ناصر العنزي بدلاً من د. محمود عبدالرحمن، ونواف الرفاعي بدلاً من مطلق الصانع، ووليد الأنصاري بدلاً من د. مصطفى رضا، وسيعقد أول اجتماع له اليوم، لمناقشة الأمور العالقة طوال الفترة الماضية.

وأضافت أن اختيار ممثلي الهيئة، ورجوع ممثلي شركة مجموعة عربي القابضة إلى مجلس الإدارة، يعتبر من الخطوات التي من شأنها إرساء الاستقرار في الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال مراحل تشغيلها وتحقيق الهدف المنشود من تأسيسها.

وحول طرح حصة المواطنين للاكتتاب العام، أوضحت أن الإجراءات الخاصة بتحديد موعد الطرح لحصة 50 في المئة من رأسمال شركة مستشفيات الضمان الصحي بيد الهيئة العامة للاستثمار، وجارٍ التنسيق مع هيئة أسواق المال بهذا الخصوص.

البورصة تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 14.9 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس، على انخفاض مؤشرها العام 14.9 نقطة ليبلغ 6989.67 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.21 في المئة.

وتم تداول 177 مليون سهم عبر 10658 صفقة نقدية بقيمة 43.7 مليون دينار (نحو 133.2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4.3 نقاط ليبلغ مستوى 5766.70 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.07 في المئة من خلال تداول 98.12 مليون سهم عبر 4670 صفقة نقدية بقيمة 13 مليون دينار «نحو 39.6 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 22.3 نقطة ليبلغ مستوى 7646.17 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.29 في المئة من خلال تداول 78.9 مليون سهم عبر 5988 صفقة بقيمة 30.6 مليون دينار «نحو 93.3 مليون دولار».

في موازاة ذلك، ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 4.9 نقاط ليبلغ مستوى 5768.01 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.09 في المئة من خلال تداول 79.3 مليون سهم عبر 3638 صفقة نقدية بقيمة 11.7 مليون دينار «نحو 35.6 مليون دولار».

وكانت شركات ساحل وسنام ووطنية د ق وكفيك الأكثر ارتفاعاً أما شركات وطني وبيتك وعربي قابضة وإيفا، فكانت الأكثر تداولاً لناحية القيمة في حين كانت شركات كميفك وسنرجي وتنظيف وصكوك الأكثر انخفاضاً.

استقرار بتكوين أعلى 27 ألف دولار قبيل اجتماع «الفدرالي»

تباينت أسعار العملات الرقمية خلال تداولات أمس، قبل ساعات من انطلاق اجتماع «الفدرالي» الممتد على مدار يومين لتحديد مسار السياسة النقدية.

واستقر سعر بتكوين عند مستوى 27164 دولاراً.

وهبطت الإيثيريوم بنسبة 0.45 في المئة إلى 1645 دولاراً، بينما ارتفع سعر الريبل بنسبة 1.55 في المئة إلى 50.8 سنتاً.

وعلى صعيد آخر، تخطط السلطات التايلندية لفرض ضريبة على دخل متداولي العملات الرقمية من التعاملات في الأسواق الخارجية، واستخدام تلك الحصيلة الضريبية في تمويل إجراءات التحفيز الاقتصادي.

أخبار الشركات

«آسيا» تؤكد خبر الجريدة.. بإنهاء الاكتتاب

تأكيداً لما نشرته «الجريدة» في عدد أمس، أعلنت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية الانتهاء من عملية الاكتتاب في أسهم رأسمال شركة «سامهي هوتيلز ليمتد»، مع توقعات أن تصل حصة الشركة عند التخصيص إلى 17.18 في المئة أي ما يعادل 37.46 مليون سهم. ورجحت «آسيا» أن يتم الإدراج في غضون ستة أيام عمل في كل من البورصتين الهنديتين، مبينة أنه لا يوجد أثر مالي حالياً لذلك الإجراء، متوقعة أن يظهر الأثر في البيانات المالية المرحلية للربع الثالث من 2023 وفقاً لسعر التداول في السوق الهندية.

«امتيازات» تتسلم دفعة بـ 150 ألف دينار من تخارج

تسلمت شركة الامتيازات الخليجية القابضة دفعة بـ 150 ألف دينار من الطرف المشتري عند تخارج «امتيازات» من شركات تابعة. وأوضحت الشركة، أن إجمالي المبلغ المستحق على الطرف المشتري يقدر بـ 1.7 مليون دينار ليصبح إجمالي المبلغ المستحق المتبقي على الطرف المشتري 1.55 مليون دينار.

ولفتت إلى أن الأثر المالي لاستلام تلك الدفعة يتمثل في انخفاض بند «المدينون» في المركز المالي بقيمة 150 ألف دينار، وزيادة رصيد النقدية لدى البنوك بنفس القيمة، على أن ينعكس ذلك على المركز المالي للشركة في الربع الثالث من 2023.

«سفن» تتسلم أمراً تغييرياً بـ 3.28 ملايين دينار

تسلمت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن الأمر التغييري الثاني بـ 3.28 ملايين دينار لمصلحة شركة نفط الكويت ولمدة 6 أشهر.

وأوضحت الشركة، أن العقد يختص بتقديم خدمات الدعم والصيانة لمرافق التصدير لشركة نفط الكويت، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة خلال الأعوام بين 2022 و2024.

«بيتك» و«المتحد»: استمرار إجراءات الاندماج

عقد كل من مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبنك الأهلي المتحد - الكويت اجتماعاً على حدة لكل منهما، للاطلاع على تقرير مستشار الاستثمار المستقل، وتقرير مقوم الأصول، بشأن عملية الاندماج عن طريق الضم بين البنكين، ووافقا على الاستمرار بإجراءات الاندماج.

وتضمنت التقارير، معدل التبادل والمقابل الذي سيحصل عليه مساهمو «المتحد - الكويت» من أسهم «بيتك».

ووافق مجلسا الإدارة على الاستمرار في اتخاذ كل الإجراءات الخاصة بعملية الاندماج عن طريق الضم بين «بيتك» الشركة الدامجة، و«المتحد - الكويت» الشركة المندمجة وفقاً للقوانين واللوائح السارية.

«عربي القابضة»: مفاوضات بيع «تابعة» لا تزال قائمة

عقبت شركة مجموعة عربي القابضة على ما تم تداوله بشأن تخارجها من إحدى الشركات التابعة التي تعمل في مجال النفط والطاقة، مبينة أن المفاوضات مازالت قائمة بشأن ذلك العرض.

وأوضحت المجموعة، أنه بحسب ما أعلنته في أغسطس السابق، جار مناقشة العرض المقدم لشراء كامل أسهم تلك الشركة التابعة من مجلس إدارتها، مشيرة إلى أنه سيتم رفع الأمر لمجلس إدارة «عربي القابضة»؛ لمناقشة ما سيتم الاتفاق عليه من قرارات خلال اجتماع لمجلس إدارة الشركة، وسيتم تحديده والإفصاح عنه.

وبينت «عربي القابضة» أنه لا يوجد أثر مالي حالياً؛ إذ يتوقف ذلك على ما سيتم إقراره خلال اجتماعات مجلس الإدارة.

حكم استئناف لمصلحة «وربة» في دعوى مطالبة تجارية

أعلن بنك وربة صدور حكم لمصلحته بقبول استئناف شركة الأسطورة الدولية للتجارة العامة والمقاولات شكلاً في دعوى مطالبة تجارية بقيمة 3.48 ملايين دينار.

وقال البنك، إنه تم رفض موضوع الاستئناف، وإلزام المستأنفين بالمصروفات وأن يؤدوا للمستأنف ضده مبلغ 200 دينار أتعاب محاماة فعلية.

وكان بنك وربة أعلن في 30 أبريل 2023 صدور حكم لمصلحته في دعوى مطالبة بقيمة 3.48 ملايين دينار ضد شركة الأسطورة الدولية للتجارة العامة والمقاولات وآخرين.

وألزم الحكم المدعى عليهم من الثاني حتى الرابعة بالتضامن والتضامم بأن يؤدوا للبنك مبلغ 3.40 ملايين دينار، كما ألزم المدعى عليهم بالمصروفات ومبلغ 100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

ونوه البنك بأن الحكم المُشار إليه أعلاه سيتم تحديد أثره المالي عند صدور الحكم النهائي والانتهاء من إجراءات تنفيذ الحكم.

أسعار النفط ترتفع بدعم المخاوف من شح المعروض

البرميل الكويتي ينخفض 32 سنتاً ليبلغ 98.06 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 32 سنتاً ليبلغ 98.06 دولاراً للبرميل في تداولات الاثنين مقابل 98.38 دولاراً في تداولات الجمعة الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة الثلاثاء للجلسة الرابعة على التوالي، إذ أثار ضعف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة المزيد من المخاوف حيال شح المعروض الذي تسبب فيه تمديد تخفيضات الإنتاج من السعودية وروسيا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 90 سنتاً، بما يعادل واحداً في المئة إلى 92.38 دولاراً للبرميل، وهو ما يقل قليلاً عن أعلى مستوى في عشرة أشهر الذي بلغته الاثنين، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 27 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 94.70 دولاراً للبرميل. وارتفعت الأسعار لثلاثة أسابيع متتالية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الاثنين، إن إنتاج النفط الأميركي من أكبر المناطق المنتجة للنفط الصخري يتجه للانخفاض إلى 9.393 ملايين برميل يومياً في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023، وسيكون هذا هو ثلث انخفاض شهري على التوالي.

وتأتي هذه التقديرات بعد أن مددت السعودية وروسيا هذا الشهر تخفيضات إنتاجهما مجتمعتين 1.3 مليون برميل يومياً حتى نهاية العام.

ودافع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان يوم الاثنين عن تخفيضات «أوبك+» لإمدادات سوق النفط، قائلاً، إن أسواق الطاقة الدولية تحتاج إلى تنظيم للحد من التقلبات، بينما حذر أيضاً من الضبابية بشأن الطلب الصيني والنمو في أوروبا وإجراءات البنوك المركزية لمواجهة التضخم.

ذروة النفط

اعترض الرئيسان التنفيذيان لشركتي إنتاج النفط «أرامكو» السعودية وإكسون موبيل الأميركية مساء الاثنين على توقعات وصول الطلب على النفط إلى ذروة، وقالا إن التحول في مجال الطاقة سيتطلب الاستمرار في ضخ استثمارات في مجالي النفط والغاز.

جاء اعتراضهما بعد أن قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي، إن التقديرات الجديدة توضح أن عصر النمو الأحفوري آخذ في الانتهاء، وإن الطلب سيصل إلى ذروته في 2030.

وفي حديثه خلال مؤتمر البترول العالمي في كالغاري، قال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لـ «أرامكو» إن الحديث عن وصول الطلب على النفط إلى الذروة ليس وليد اللحظة.

وقال «عند الإمعان في هذه الفكرة نجد أنه لا وجود لها لأنها في الغالب مدفوعة بالسياسات وليس بالمزيج المؤكد من الأسواق والاقتصاد التنافسي والتكنولوجيا».

وقال الناصر إنه يتوقع نمو الطلب إلى نحو 110 ملايين برميل يومياً بحلول 2030. والحجم الحال للطلب في حدود 100 مليون برميل يومياً.

منظمة البلدان المصدرة للبترول، التي رفضت أيضاً تقديرات وكالة الطاقة الدولية بشأن وصول الطلب على النفط إلى ذروة، أكثر تفاؤلا حيال الطلب، إذ تتوقع نمواً 2.44 مليون برميل يومياً هذا العام إلى 102.1 مليون برميل يومياً، مقارنة مع توقعات الوكالة لنمو 2.2 مليون برميل يومياً.

وخلال المؤتمر، انتقد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان الوكالة، قائلاً، إنها انحرفت عن دورها.

وقال الأمير عبدالعزيز «لقد انتقلت من دور توقع السوق وتقييمها إلى ممارسة التعبئة السياسية».

ولم يتسن الاتصال حتى الآن بمتحدث باسم الوكالة.

واحتجت جماعات معنية بالبيئة هذا الأسبوع خارج مقر انعقاد التجمع السنوي للشركات والدول المنتجة للنفط. وموضوع المؤتمر هذا العام هو تحول الطاقة.

وقالت جوليا ليفين المديرة المساعدة لبرنامج المناخ الوطني في منظمة إنفايرومنتال ديفنس كندا «الآن بعد أن أصبح الدليل أكثر وضوحاً من أي وقت مضى على أن الطلب على الوقود الأحفوري سيصل إلى ذروته في العقد الحالي، سيفعل منتجو النفط الرئيسيين أي شيء لتأخير هذا التحول».

وقال الناصر إن رواية التحول الحالي في مجال الطاقة تستند إلى افتراضات وسيناريوهات «غير واقعية»، وأن من المهم مواصلة الاستثمار في النفط والغاز لضمان أمن الطاقة على مستوى العالم والانتقال إلى مصادر أنظف للطاقة بأسعار ميسرة.

وتابع «نحن بحاجة إلى الاستثمار وإلا فسنواجه أزمة أخرى تتراوح من المدى المتوسط إلى الطويل وسنعود إلى الوراء فيما يتعلق باستخدام المزيد والمزيد من الفحم والمنتجات الرخيصة الأخرى المتاحة في الوقت الراهن».

وقال دارين وودز الرئيس التنفيذي لـ«إكسون موبيل» خلال الجلسة نفسها إنه سيكون من الصعب استبدال نظام الطاقة الحالي لأن النفط والغاز متاحان على نطاق واسع، مضيفا أن التحول سيستغرق وقتا.

وقال وودز «يبدو أن هناك أحلاماً تراود البعض بالانتقال مما نحن فيه اليوم إلى ما سنكون عليه غداً بمجرد ضغطة زر».

وأضاف «بغض النظر عن مستقبل الطلب (على النفط)، إذا لم نحافظ على مستوى معين من الاستثمار فسينتهي الأمر إلى نقص في المعروض، مما سيؤدي لارتفاع الأسعار».

واردات كينيا

قالت هيئة تنظيم الطاقة في كينيا الثلاثاء إن البلاد مددت أجل اتفاق لتوريد النفط مع ثلاث شركات في منطقة الخليج، يهدف لإدارة الطلب على الدولار، وذلك حتى ديسمبر 2024.

ودخلت كينيا اتفاقاً مع أرامكو السعودية وبترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وبترول الإمارات الوطنية (إينوك) في مارس في تحول عن نظام المناقصة المفتوحة الذي تطرح فيه الشركات المحلية عطاءات لاستيراد النفط كل شهر.

وقال دانييل كيبتو رئيس هيئة تنظيم الطاقة والبترول «هناك تمديد حتى ديسمبر 2024، ونتج هذا بشكل أساسي عن المفاوضات التي جرت لخفض تكاليف الشحن والعلاوات».

وأوضح في معرض الدفاع عن الاتفاق أنه ساعد في تقليص تكلفة نقل النفط إلى كينيا والعلاوة التي تدفعها للموردين.

ويأتي الاتفاق أيضاً بمهلة دفع 180 يوماً، مما يسمح للبلاد بجمع الدولارات للشراء مع الوقت، بدلاً من الحاجة إلى نحو 500 مليون دولار شهرياً لدفع ثمن الواردات.

ومع ذلك، يشكك تجار العملة في فعالية الاتفاق ويقولون إنه بمنزلة تأجيل للطلب.

وقال متداول كبير للعملات الأجنبية في أحد البنوك التجارية «لم يغب عنا أنه إجراء لسد الفجوة، أيا كانت الطريقة التي تنظر بها إلى الأمر».

وظل الشلن الكيني تحت ضغط من الدولار، وإن كان معدل انخفاض قيمته قد تباطأ خلال الأشهر القليلة الماضية، رغم توقعات الرئيس وليام روتو في أبريل بأن ترتفع عملة البلاد بشكل كبير.

ويقول منتقدون للحكومة إن اتفاقية استيراد النفط، التي تضطلع فيها الحكومة بدور الضامن، تعد من أسباب ارتفاع أسعار بيع البنزين بالتجزئة.

ويبلغ سعر لتر البنزين 211 شلن (1.43 دولار)، ارتفاعا من 160 شلن، عندما تولى روتو منصبه قبل عام. ورفعت الحكومة الضريبة على الوقود إلى مثليها في يوليو. ودافع مسؤولون بالحكومة ومشرعون من الحزب الحاكم عن الرئيس في مواجهة الانتقادات، قائلين إن البلاد تحت رحمة أسعار النفط العالمية التي ارتفعت في الأشهر الماضية.